حمل الأخص على الأعم فثبت ان هذه الأمور انواع داخلة تحت
الأعراب وهو جنس لها الا انها القاب له وهو ملقب بها هـ شيخ الاسلام
قوله واما الجر فيختص بالاسماء الخ ادخل الباء على المقصور عليه والناظم
ادخلها على المقصور وهو الأولى وعلى كل حال ليس في هذا الكلام تكرار مع
قوله فيما مر بالجر والتنوين لانه ذكر ثم لبيان تعريف الاسم وهنا لبيان انه
نوع خاص بالاسم من انواع الاعراب هـ زكريا قوله واما الجزم فيختص
الخ ليكون كالعوض من الجر قوله في بني اي لام ملحق بجمع المذكر السالم
وحاصل ما اشار اليه الناظم اولا واخرا ان علامات الأعراب قسمان اصول
وفروع فالاصول اربعة الفتحة للنصب والضمة للرفع والكسرة للخفض و
السكون للجزم والفروع نائبة عن هذه الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب
عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة عن الفتحة وهي الألف
والكسرة والياء وحذف النون واثنان عن الكسرة وهما الفتحة والياء
وواحدة عن السكون وهي حذف الحرف نونا كان او حرف علة قوله
مواضع النيابة وهي سبعة الأسماء الستة والمثنى وما الحق به وجمع
المذكر وما الحق به وجمع المؤنث السالم وما الحق به والاسم الذي
لا ينصرف والأمثال الخمسة والمضارع المعتل اهـ ابن الميت قوله
فارفع بواو وفي نسخة فارفع وهي اولى لانه مفرع على ما قبله وقضية
هذا وقضية كلام الش اولا ان هذه الاسماء معربة بالحروف لكنه صحح
بعد ذلك انها معربة بحركات مقدرة عليها وكانه نظر اولا الى الصورة
الظاهرة وثانيا الى الصورة المعنوية وملخص ما ذكروا في اعرابها
عشرة مذاهب بينها المرادي وغيره قال واقواها مذهبان احدهما
وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات
مقدرة الخ والثاني انها معربة بالحروف قال الناظم في تسهيله ان الاول
اصحهما وفي شرحه ان الثاني اسهلهما وابعدهما عن التكلف قوله
ما من الاسماء اصف بالقصر للضرورة لعدم اتفاق الهمز تبعي في الحركة

وقد

وقد تنازعه الأفعال الثلاثة فاعملنا الأخير واضمرنا فيما
قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كونه معمولا للأول
او الثاني لوجوب ابراز الضمير فيما بعده كما سيأتي في بابه قوله
اصف بفتح الهمزة وكسر الصاد مضارع وصف بمعنى ذكر قوله
بحركات مقدرة اي واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر قوله من ذاك اي
الذي اصفه من الأسما قال بعضهم وانما اشار اليه باشارة البعيد
لأنها الفاظ تنعدم بمجرد النطق بها فهي بمنزلة البعيد هـ والمجرور
خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من
ظهورها الثقل فهو غير مرفوع بالواو لان شرط اعرابها الاضافة
الى اسم الجنس ولانه بمعنى الملفوظ لا بمعنى صاحب قال في شرح العمدة
جعل اولها ذو لأنه مختص بملازمة الأعراب بالحروف وجعل فوه تاليه
ذو في الذكر لتساويهما في لزوم الأضافة والأعراب بالحروف الا
ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وذو تضاف اليها فلهذا انحط عن
مرتبة ذو واخر عنه والاب والاخ والحم مستوية في الأعراب بالحروف
اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها بالذكر قبل الهن واخر
الهن لأن اعرابه بالحروف قليل انتهى من التصريح قوله ان
صحبة ايانا مفعول لمحذوف يفسره المذكور لا ان لا يليها
الا الفعل ظاهرا او مقدرا واشتراطهم كون الشاغل ضميرا لا
اسما لاكليا او الضمير مقدر على حد فحكم الجاهلية يبغون انتهى
يس واعلم ان اصل ذو عند سيبويه ذوي بوزن فعل بالتحريك
وعند الخليل ذوو بواوين اولاها ساكنة بوزن فعل بالاسكان
ثم حذفت لامها لتطرفها وللتخفيف وبقيت الواو حرف اعراب
قوله انه يكون بمعنى صاحب اي مضافة لاسم الجنس لأنه ذكر وصلة
الى الوصف به لأنك لا تقول مررت برجل مال وشذ
اضافته الى الضمير كقوله انما يعرف الفضل من الناس ذووه

Copyright © King Saud University